

AFRICAN UNION



UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

---

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 77 00 Fax: (251-1) 51 78 44

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السابعة  
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو-2 يوليو 2005

-  
الأصل: فرنسي

EX.CL/178 (VII)  
REV.1

## تقرير المفوضية عن الحوار بين إفريقيا وأوروبا

-

## تقرير المفوضية عن الحوار بين أفريقيا وأوروبا

1. عقد القادة الإفريقيون والأوروبيون في 2 أبريل 2000 قمتهم الأولى بهدف إقامة نوع جديد من العلاقات بين أوروبا وإفريقيا. وكان الاتحاد الأوروبي قد دعا، في البداية، إلى التركيز أساسا على القضايا السياسية من قبيل الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان ومنع النزاعات. ولكن بطلب ملح من الإفريقيين، وافق على إدراج مسائل التجارة والديون والوصول إلى السوق الأوروبية في جدول الأعمال. وكان الإفريقيون قد نظروا إلى هذه القمة على أنها تجسد رغبة الاتحاد الأوروبي في وضع حد للتهميش الذي تعاني منه قارتهم. كما اعتقدوا أن أوروبا كانت ترغب، من خلال قمة القاهرة، في أن تضطلع إفريقيا بدور أكبر في إدارة شئون العالم. وبالنسبة للإفريقيين، فإن أوروبا أدركت، بوضوح، أن التنمية الاقتصادية في إفريقيا تخدم مصالحها الخاصة بما أن إفريقيا تشكل أسواقا لمنتجاتها الزراعية والصناعية.
2. كان الإفريقيون يرغبون في أن تشكل قمة القاهرة بداية حوار منتظم ومتكافئ مع أوروبا من جهة وفي أن تقوم أوروبا بفتح حدودها أمام الصادرات الإفريقية من جهة أخرى. وكانت إفريقيا تنتظر من أوروبا التزاما حقيقيا مفاده أن رفع التحرر الاقتصادي يعني تمكين المنتجات الإفريقية من الوصول بشكل أفضل إلى السوق الأوروبية. وقد عقدت القمة الإفريقية الأوروبية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي. وتمخض عن القمة إعلان وخطة عمل اعتبرا الديون الخارجية أحد التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجهها القارة الإفريقية. وعلى ذي صلة، اعتبرت القمة أن النزاعات المسلحة هي بمثابة المشكلة السياسية الأكثر إلحاحا.
3. يبدو أن قمة القاهرة التاريخية التي عقدت في عام 2000 لم تؤت أكلها. وقد تم عقد العديد من الاجتماعات الإقليمية واللقاءات الوزارية التي صدرت عنها تقارير توافقية متراكمة هي أشبه شئ بقوارير فارغة مختلفة الأشكال. ويبدو أن هذا الوصف سيصبح بصورة متزايدة السمة الرئيسية التي يتميز بها هذا الحوار ما لم يتم العمل من أجل التحول من عالم الخيال إلى عالم الواقع.
4. قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي في الفترة من ديسمبر 2004 إلى أبريل 2005 عبر قسم الشؤون الاقتصادية، بالعديد من الأنشطة في إطار متابعة الحوار الإفريقي الأوروبي. وفي هذا الصدد، شاركت المفوضية في اجتماعي الترويكا الوزارية والترويكا الموسعة للخبراء المنعقدين في أديس أبابا وفي اجتماع الترويكا الوزارية الذي نظمه الاتحاد الأوروبي من 8 إلى 11 أبريل 2005 في لوكسمبورج.

ألف- اجتماع الترويكا الوزاري في أديس أبابا:

5. بحث الوزراء الإفريقيون والأوروبيون المسائل المدرجة في جدول الأعمال وقدموا التوصيات التالية:

#### ❖ السلم والأمن:

6. تبادل الوزراء الآراء حول قضايا السلام والأمن في إفريقيا بما في ذلك أوضاع النزاعات وتسهيل السلام وطرق سير مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى وعملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة وإعادة هيكلتها والاتجار والانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة والصغيرة والألغام والإرهاب والارتزاق. وفي هذا السياق، أخذ الوزراء علماً بالتقدم الذي تم إحرازه والتحديات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي في كافة المجالات، مشددين على أهمية الشراكة في معالجة هذه المسائل.

7. أجرى الوزراء مناقشات مطولة حول الأزمة في منطقة دار فور بالسودان وأكدوا على ضرورة التعجيل بإدارة الأزمة بشكل فعال وإعادة السلام والأمن والاستقرار إلى كافة أرجاء السودان. كما عبر الطرفان عن استيائهما الشديد للانتهاكات المستمرة لاتفاقية وقف إطلاق النار الإنسانية الموقعة في 8 أبريل 2004 بإنجمينا والبروتوكولين المتعلقين بالمسائل الأمنية والإنسانية الموقعين في أبوجا بنيجيريا. كما حثوا، بقوة، الأطراف على استخدام الوسائل السلمية لحل خلافاتها وعدم اللجوء إلى القوة. ومن جانبه، رحب الاتحاد الأوروبي بالدور الريادي الذي يضطلع به الاتحاد الإفريقي والجهود التي يبذلها لحمل الطرفين على مواصلة الحوار السياسي. كما عبر عن ارتياحه لنجاح الاتحاد الإفريقي في نشر الدفعة الأولى من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. أما الاتحاد الإفريقي، فقد عبر عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لما قدمه من دعم مالي ولوجستي وتعاون لتسهيل عملية السلام والتمويل ولمساهمته بالخبراء. ومن جهة أخرى، أكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه الكامل لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وعبر عن استعدادة لتزويدها بخبراته إذا ما طلب منه ذلك. وقد أكد الطرفان على ضرورة تشجيع التنسيق وتبادل المعلومات والاشتراك في بحث الدروس المستخلصة من عملية نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ودعم الاتحاد الأوروبي لهذه العملية.

8. فيما يخص عملية السلام في جنوب السودان، رحب الوزراء بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه حتى الآن في عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) وعبروا عن أملهم في أن تلتزم الأطراف بالاتفاقات التي وقعتها وأن تتوصل إلى اتفاق شامل قبل 31 ديسمبر 2004. وفي هذا الصدد، أكد الطرفان على استعدادهما لتوفير الدعم الدبلوماسي والمادي فور التوقيع على اتفاقية السلام وذلك للمساهمة في جهود إعادة بناء السودان في فترة ما بعد النزاع.

9. أدان الوزراء تصاعد أعمال العنف في كوت ديفوار وعبروا عن مخاوفهم من أن تتجاوز الحدود وتشمل المنطقة بكاملها. وقد هنا الوزراء الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على جهود الوساطة التي قاما بها

- ولاسيما الجهود التي بذلها الرئيسان أوباسانجو وامبيكي وتعهدوا بمواصلة تأييدهما. كما أثنوا على المبادرة الخاصة بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة لمجلس السلم والأمن في 10 ديسمبر 2004 لمناقشة الأزمة في كوت ديفوار.
10. أشاد الطرفان بالتقدم الملموس المحرز في إطار عملية السلام بالصومال، لا سيما انتخاب المؤسسات الاتحادية الانتقالية بما فيها الرئيس المؤقت والبرلمان الاتحادي الانتقالي ورئيسه. وقد التزم الجانبان بتقديم دعمهما الكامل للحكومة الانتقالية الجديدة لتمكينها من تجاوز الصعوبات القادمة بينما دعا الاتحاد الإفريقي الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي لجهوده الرامية إلى إحلال الأمن وتحقيق استقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما أكد الجانبان استعدادهما للمشاركة في المدى البعيد في جهود تحقيق الاستقرار والمصالحة في الصومال وعبروا عن ارتياحهم ببدء العمل مع الحكومة الصومالية الجديدة مشددين على أهمية سلامة الأراضي الصومالية وتحقيق الاستقرار فيها بينما أعرب الاتحاد الأوروبي عن رغبته في المساهمة في جهود الاتحاد الإفريقي الرامية إلى تشجيع الأمن والاستقرار في الصومال.
11. عبر الطرفان عن قلقهما من تجدد التوتر في المنطقة الحدودية بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحثوا القادة الإقليميين على احترام السيادة الإقليمية بشكل دقيق والالتزام بإعلان المبادئ الموقع في 19 نوفمبر 2004 بدار السلام.
12. أبدى الوزراء ارتياحهم الشديد بالاقتراح المكون من خمس نقاط والذي أعلنت عنه حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية والذي تعهدت بموجبه بقبول قرار لجنة الحدود الإثيوبية الإريتيرية من حيث المبدأ. وقد اعتبر الوزراء هذه المبادرة خطوة هامة على طريق تنفيذ قرار هذه اللجنة والخروج من المأزق الذي وصلت إليه عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وينتظرون ردا بناء من إريتريا على الاقتراح الإثيوبي لإطلاق الحوار بين الجانبين. وقد أبدى الطرفان استعدادهما لتقديم الدعم اللازم لمساعدة البلدين على المضي قدما على طريق تنفيذ قرار لجنة الحدود وصولا إلى تطبيع علاقاتهما.
13. فيما يتعلق بالتحديات الأخرى في مجال السلام، سجل الوزراء التقدم المحرز على المستوى القاري في مجال الأسلحة الخفيفة والصغيرة والألغام، بينما تعهد الاتحاد الأوروبي بتعزيز دعمه لمواجهة التحديات في هذه المجالات وخصوصا تعزيز قدرات إفريقيا على حل هذه المسائل بشكل دائم. كما أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداه لدعم برامج الاتحاد الإفريقي في مجال الإرهاب وخصوصا سير المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب ومقره في الجزائر العاصمة، الجزائر. وشدد الوزراء على ضرورة مكافحة الارتزاق الذي يشكل أحد العوامل التي تزعزع استقرار القارة.
14. أكد الطرفان على أن لهما رؤية مشتركة حول التعددية الدولية لا سيما في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، اتفقا على إجراء المشاورات حول إصلاح نظام الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن. وقد أخذ الاتحاد الأوروبي علما بموقف

الاتحاد الإفريقي الداعي إلى تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن لإفريقيا. وسعياً لتشجيع التعددية الدولية الفعلية في مجال السلام والأمن، تم التركيز على ضرورة إقامة التعاون بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.

#### ❖ الحكم الرشيد:

15. **الوضع الحالي لبرنامج الحكم للاتحاد الإفريقي ودعم الاتحاد الأوروبي**

**تنفيذ الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التابعة للنيباد.** تعترف إفريقيا بأن الديمقراطية والحكم الرشيد أمران أساسيان لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة في القارة. كما اعترف الوزراء بأن إفريقيا أحرزت منذ مؤتمر دوربان تقدماً منتظماً في مجال تنمية المبادئ الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وعبر الاتحاد الإفريقي عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لدعمه السياسي والمالي لبرنامج الحكم للاتحاد الإفريقي ودعا إلى توفير دعم وشراكة أكبر للحفاظ على الوتيرة الحالية. ومن جهته، ناشد الاتحاد الأوروبي بنجاح الدوريتين الأوليين للبرلمان الإفريقي وأخذ علماً بقرار الدمج بين المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل الإفريقية مستقبلاً. وسيدرس الاتحاد الأوروبي طرق دعم المحكمة بعد إنشائها. سجل الطرفان التقدم المحرز حالياً في إطار تنفيذ الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بوصفها برنامجاً للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والحكم الرشيد والديمقراطية والشفافية وقضايا أوسع مثل الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكداً على أهمية تعزيز قدرات الدول على تنفيذ توصيات الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وفي هذا الصدد، ينظر الاتحاد الأوروبي في تخصيص دعم مالي للصندوق الائتماني للآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

#### استعادة الممتلكات المكتسبة بشكل غير سليم:

16. أكد الطرفان التزامهما المشترك بالعمل من أجل أعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقررا التعاون على تنفيذها بما في ذلك الإجراءات التي من شأنها تسهيل استعادة الأموال العامة المكتسبة بشكل غير مشروع.

#### مراقبة الانتخابات وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية:

17. اعترف الوزراء بأن حقوق الإنسان تشكل أحد العوامل الأساسية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا. وقد التزم الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بتبادل الخبرات وتشجيع القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان.

18. رأى الوزراء أن على الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي تحسين تعاونهما بهدف تبني نهج موحد بشأن حقوق الإنسان على مستوى المؤسسات المتعددة الأطراف لا سيما الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. كما قرر الطرفان العمل على ضمان الحماية الفعلية للنساء والأطفال في أوضاع النزاعات.

19. شجع الوزراء على تعزيز دور الاتحاد الإفريقي في مجال الانتخابات ورحبوا باعتماد الخطوط العريضة لبعثات الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات. وقد رحب الطرف الإفريقي بالتزام الاتحاد الأوروبي بدعم قدرات بعثات مراقبة الانتخابات في إفريقيا. كما رحب الطرفان بالتعاون القائم بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في هذا المجال على مستوى هذه البعثات وأعبأ عن رغبتهما في تعزيزه.

### متابعة إعلان دوربان حول تعددية الأطراف:

20. أكد الوزراء مجدداً على ضرورة وضع نظام متعدد الأطراف فعال. وفي هذا الصدد، التزم الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بالتعاون في مجال إصلاح وتفعيل منظومة الأمم المتحدة وتشجيع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وغير متسم بالتمييز. كما شدد الوزراء على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني لا سيما تقديم الدعم القوي للمحكمة الجنائية الدولية.

### ❖ التكامل الإقليمي والتجارة:

21. رحب الوزراء بإنشاء الآلية المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والمفوضية الأوروبية لمتابعة مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية وهي أداة ذات أهمية قصوى في الحوار الإفريقي الأوروبي لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال التكامل الإقليمي ذي الأولوية. كما اعترف الوزراء بأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية يمكن أن تساهم في دفع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين إفريقيا وأوروبا وأن مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجارية حالياً ينبغي أن تكون "أداة فعالة" لتحقيق تنمية سريعة ومستدامة والقضاء على الفقر وضمان اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي بشكل منسجم وتدرجي. وفي هذا الصدد، اعترفوا بأن شواغل إفريقيا الخاصة بالبنية التحتية الاقتصادية ونقص القدرات ينبغي بحثها في إطار عملية اتفاقات الشراكة الاقتصادية، مشددين على ضرورة مطابقة اتفاقات الشراكة الاقتصادية لرؤية إفريقيا قوية ومتحدة ومتكاملة على نحو ما ورد في القانون التأسيسي. كما شددوا على ضرورة الأخذ في الاعتبار التباين الكبير على مستوى التنمية القائم بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا وعدم التوازن الذي تعاني منه إفريقيا في النظام الحالي للتجارة العالمية مع السهر على مطابقة اتفاقات الشراكة الاقتصادية لقواعد منظمة التجارة العالمية.

22. اعترف الطرفان بضرورة التعجيل بعملية التكامل في إفريقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة وتحسين قدرتها التنافسية على المستوى العالمي. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي رغبته في دعم عملية التكامل الإفريقي من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج قارية خصوصاً تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد

الإفريقي. أطلع الاتحاد الإفريقي الاتحاد الأوروبي على المفاوضات الجارية لاستكمال بروتوكول الاتفاق بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وسيتم إطلاع الشركاء على البروتوكول لغرض الإعلام.

23. اعترف الطرفان بالدور الحافز الذي يضطلع به القطاع الخاص في النهوض بالتجارة والاستثمار. وقد التزم الطرف الإفريقي الذي أدرك أهمية القطاع الخاص في التنمية بتعميق إصلاح الاقتصاديات الإفريقية لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية الخاصة بينما ضمن الطرف الأوروبي لشركائه الإفريقيين دعمه لإصلاح اقتصادياتهم وعبر عن نيته في حمل المتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين على زيادة حجم استثماراتهم في إفريقيا وتسهيل وصول المنتجات والخدمات الإفريقية إلى السوق الأوروبية.

#### ❖ القضايا التنموية الرئيسية:

**التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى بما فيها مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن:**

24. أبدى الطرفان التزامهما القوي بمضاعفة جهودهما لوقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، اتفقا على تخصيص موارد مالية كافية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة. وشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ تدابير تمكن من تحقيق الأهداف المنشودة والالتزامات التي تعهدت بها كافة القارات بشأن تقديم الدعم للدول النامية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والأوبئة الأخرى. كما ركزوا على ضرورة دعم الإنتاج المحلي للأدوية العامة والعقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره وسيلة لخفض أسعارها وتسهيل وصول ذوي الاحتياجات الملحة إلى هذه الأدوية.

25. شدد الوزراء على ضرورة إقامة التعاون والتنسيق والشراكة المتواصلة بين المانحين والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وأوصى الطرفان باتخاذ مبادرات من قبيل "الشراكة بين أوروبا والدول النامية للقيام بتجارب كيميائية" و"جميعا للتضامن العلاجي الاستشفائي" وأكدوا ضرورة الاعتراف بالصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسلام والأمن. وقد أكد الاتحاد الأوروبي مجددا الإبقاء على جهوده في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مستوى أجهزته المختلفة.

#### **متابعة تنفيذ التقرير المشترك عن ديون أفريقيا الخارجية:**

26. دعا الوزراء إلى اعتماد التقرير المشترك للاجتماع الوزاري للترويج المنعقد في دبلين واجتماع خبراء الاتحاد الإفريقي/الاتحاد الأوروبي المنعقد في فبراير 2004 حول نظام وطبيعة وتأثيرات عبء الديون الإفريقية. وأفاد تقرير الخبراء أن الإجراءات المتعلقة بتخفيض الديون الحالية لإفريقيا ليست على المستوى المطلوب وأوصوا بمشاركة الدائنين بشكل أكبر في المنتديات المناسبة

التي تناقش مشكلة مديونية أفريقيا الخارجية. ومن جانبه، لفت الاتحاد الإفريقي الانتباه إلى أن التطورات على الساحة الدولية والاستنتاجات الأفضل للدراسات الدولية حول المديونية التي تم القيام بها منذ الاجتماع الوزاري المنعقد في أبريل 2004 تثبت جميعاً نتائج التقرير الذي اعتمده الاجتماع الوزاري للترويكا المنعقد في 2004 بما في ذلك إمكانية إلغاء الديون الإفريقية وفقاً للفقرتين 39 و40 من إعلان القاهرة الصادر في عام 2000.

27. وبالتالي، وافق الوزراء على أن يتم تقديم التقرير المشترك على النحو الذي صادق عليه الاجتماع الوزاري للترويكا المنعقد في أبريل 2004 إلى القمة القادمة لرؤساء الدول والحكومات لدراسته من الزاوية السياسية. كما رأى الوزراء أنه، في انتظار الرأي السياسي للقمة، يتعين على الطرفين لا سيما المفوضيتين القيام بتحديد الإجراءات العملية لمواصلة الحوار وبالأحرى خلال النصف الأول من عام 2005 بهدف رفع تقرير عن مدى تطور عملية تنفيذ نتائج التقرير المشترك.

#### الأمّن الغذائي:

28. أبدى الوزراء ارتياحهم إزاء التقدم المحرز في قضية الأمن الغذائي لا سيما فيما يخص الدراسة المتعلقة بتقييم أنظمة الإنذار المبكر المتوفرة حالياً خصوصاً في غرب وشرق وشمال إفريقيا وأعربوا عن رغبتهم في توسيع المشروع حتى يشمل الأقاليم لا يغطيها حالياً. وفي إطار تنفيذ إعلان سرت حول "تحديات التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في إفريقيا"، قام الطرفان بدراسة الجوانب الأخرى التي قد يساعد تطويرها على ضمان الأمن الغذائي.

29. وبعد تبادل مثير للآراء حول النهجين الإفريقي والأوروبي بشأن الأمن الغذائي، تم اتخاذ قرار بمواصلة الأمانتين وأمانة النيباد مناقشاتها في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.

#### إعادة الممتلكات الثقافية:

30. متابعة لتوصيات الاجتماع الوزاري المنعقد في واجادوجو (بوركينا فاسو) في نوفمبر 2002، قام الطرفان بتحديد الإطار (أنظر الملحق) لوضع قائمة بالأنشطة التي يتم تنفيذها حالياً في إطار التعاون في مجال الممتلكات الثقافية واتفقا على إجراء المشاورات حول تحديد إجراءات القيام بجزء مشترك. وقد رحب الاجتماع بعرض الاتحاد الأوروبي الخاص بتمويل استشاريين اثنين يتم تعيينهما بشكل مشترك للقيام بهذا الجرد وذلك بالتعاون مع اليونسكو وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية. وأعرب الطرف الإفريقي مجدداً عن تقديره للحكومة الإيطالية لعزمها على إعادة مسلة أكسوم مشدداً على ضرورة إعادته في أسرع وقت ممكن. كما حث الطرف الإفريقي الدول الأخرى على الأخذ بهذا المثال الإيجابي.

الهجرة وخطة العمل الخاصة بالاتجار بالبشر:



31. اعترف الاجتماع بالطابع المعقد للتدفقات الهجرية المتعلقة بقضايا التنمية. واعترف الطرفان بأن مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر لا سيما الأطفال والنساء يتعين القيام بها وفقا لحقوق المهاجر الأساسية والأهداف الشرعية للدول بشأن الأمن والسيادة. كما حثا الدول الأوروبية والإفريقية على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين والمصادقة عليها. وفي إطار تنفيذ هذه الشراكة، وافق الطرفان على ضرورة عقد اجتماع خاص لمفوضيتي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي حول موضوع الهجرة.

32. رحب الطرف الأوروبي بالجهود التي بذلتها إفريقيا في إطار تنفيذ خطة إدارية عملية للهجرة وتشجيع حرية تنقل العمال. وأكد الطرفان على ضرورة احترام وحماية حقوق المهاجرين. وقد أخذ الاتحاد الأوروبي علما باقتراح الاتحاد الإفريقي الخاص بإعادة النظر في مسألة حرية تنقل العمال في إطار مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

33. اتفق الطرفان على تقديم خطة العمل حول الاتجار بالبشر لا سيما النساء والأطفال إلى وزراء كل من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي تمهيدا لاعتماده من قبل رؤساء دول وحكومات كل من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي خلال قمتهم القادمة.

#### الاستنساخ البشري:

34. اعترف الطرفان بأن استنساخ البشر خصوصا والمسائل المتعلقة بقواعد السلوك البيولوجية عموما أمور تمس حقوق الإنسان وكرامته بينما أعلن الطرف الإفريقي عن قرار المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي الذي التزمته إفريقيا بموجبه بتحديد وتبني موقف موحد في هذا المجال وكذلك خطة قانونية قارية تمكن الدول الأعضاء من سن قوانين وقواعد تهدف إلى حماية كرامة الإنسان الإفريقي وحقوقه وحياته.

35. أوضحت مفوضية الاتحاد الإفريقي أنها ستقوم بهذه العملية بالتعاون مع الآليات الإقليمية والعالمية المتوفرة حول الموضوع وصولا إلى إنشاء هيئة مناسبة تتولى التفكير في المسائل المتعلقة بقواعد سلوك التكنولوجيا البيولوجية والعلوم الطبيعية.

36. أخذ الاتحاد الأوروبي علما بأهمية كل هذه الأحداث بينما قرر الوزراء إعادة النظر في المسألة في 2006 وفقا لتطور الوضع في إطار النقاش العام حول هذه المسألة.

#### تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

37. اعترف الوزراء بالفجوة الرقمية المتفاقمة بين إفريقيا وبقية العالم باعتبارها عقبة رئيسية أمام جهود تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر واندماج القارة في مجتمع المعلومات العالمي. كما اعترفوا بوجود توفير بنى تحتية وخدمات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتعجيل بعملية التكامل الاقتصادي في القارة والانسجام الإقليمي من أجل السلام والأمن والتنمية

الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، أعربوا عن التزامهم بإعلان المبادئ وخطّة العمل الصادرين عن القمة الأولى حول مجتمع المعلومات المنعقدة في جنيف وبدعم عملية ونتائج المرحلة الثانية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات المقرر عقدها في تونس من 16 إلى 18 نوفمبر 2005.

38. رحبوا أيضا بالإطار الذي حدده الاتحاد الإفريقي في سياق الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز سياسة البيئة القانونية وتشجيع تواصل أوسع وتوحيد الفضاء الرقمي القاري للاتصالات السلكية واللاسلكية وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما الإدارة العامة (الحكومة على الخط) والتعليم (مدارس على الخط) والصحة (الطب عن بعد) والخدمات (التجارة على الخط) وغيرها من الخدمات. كما تعهدوا بدعم الجهود التي تبذلها إفريقيا في هذا المجال. ومن جهة أخرى، أخذ الاتحاد الأوروبي علما بالطلب الذي تقدم به الطرف الإفريقي بشأن دعم صندوق التضامن الرقمي.

باء- الترويكا الوزارية في لوكسمبورغ:

39. بعد بحث بنود جدول الأعمال ، تقدم الوزراء بالتوصيات التالية:

السلام والأمن:

(أ) التطورات الأخيرة لأوضاع النزاعات في أفريقيا: تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات:

40. تبادل الوزراء وجهات النظر حول المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا بما في ذلك أوضاع النزاعات الخاصة بالإرهاب والتقدم المحرز في بناء القدرات في مجال منع النزاعات وإدارة الأزمات مع التأكيد على هدف تعزيز وزيادة تطوير الشراكة بينهم في هذا المجال.

41. فيما يتعلق بالسودان ، رحب الوزراء بتوقيع اتفاقية السلام الشاملة بين حكومة السودان والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان مما يمهد الطريق لتعزيز السلام وإعادة الإعمار بعد النزاع وتنمية كافة أرجاء السودان من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار في كافة أنحاء البلاد. وشجع الجانبان الأطراف على العمل من أجل التنفيذ الكامل والسريع للاتفاقية وأعربا عن الأمل في أن تكون المبادئ الواردة في اتفاقية السلام الشاملة وخاصة ما يتعلق منها باقتسام السلطة وتوزيع الثروة بغية إدماج الأقاليم المهمشة، بمثابة أساس لاستعادة السلام والأمن والاستقرار إلى السودان كافة بما في ذلك دار فور. وكرر الجانبان استعدادهما لتوفير الدعم لتنفيذ اتفاقية السلام الشاملة ولبعثة الأمم المتحدة في السودان والاتحاد الأوروبي، استعدادهما لتوفير الدعم المادي والدبلوماسي.

وأعربا عن أملهما في أن يؤدي مؤتمر أوسلو للمانحين يومي 11 و12 إبريل إلى مساهمات كبيرة في تنمية السودان.

42. أعرب الوزراء عن عظيم قلقهم من استمرار النزاع في دار فور وعواقبه على السكان المدنيين. وندد الجانبان بانتهاكات جميع الأطراف لوقف إطلاق النار ولا سيما الهجمات التي تشن على المدنيين والعمال الإنسانيين وعاملي الاتحاد الأفريقي وحثا بقوة الأطراف على الإجماع عن استخدام القوة واللجوء إلى القنوات السلمية لحل خلافاتها وكذلك الوفاء بالمطالب التي وردت في قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة 1556 ، 1564 ، 1574 ، 1590 و1591. تطلع الجانبان إلى استئناف محادثات أبوجا ورحبا بجهود الاتحاد الأفريقي تحضيرا للجولة القادمة من المفاوضات ودعيا الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بالسعي إلى إيجاد حل سلمي متفاوض عليه للنزاع في دار فور ومواصلة المفاوضات على جناح السرعة. وفي هذا الصدد، اتفق الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على أن هناك ضرورة إلى تنسيق ومواءمة جهودهما في دعم عملية المفاوضات.

43. أعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للدور الريادي للاتحاد الأفريقي في معالجة النزاع في دار فور وهنا الاتحاد خاصة على ما حققه من نجاح وإنجازات في إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتحسين الوضع الأمني في دار فور. ومن جانبه ، أعرب الاتحاد الأفريقي عن تقديره للدعم والتعاون اللذين تلقتهما بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من الاتحاد الأوروبي بموجب مرفق السلام ومن حيث الدعم بالخبراء. وأشاد الاتحاد الأوروبي بالاتحاد الأفريقي للقيام ببعثة التقييم الأخيرة التي وفرت بطريقة صريحة وشفافة تحليلا موضوعيا للوضع الحالي للبعثة في السودان. وفي هذا الصدد ، أكد الجانبان على أهمية الارتقاء ببعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى كامل قدرتها التشغيلية من خلال معالجة المشاكل التنظيمية واللوجستية التي حددتها بعثة التقييم. وعرض الاتحاد الأوروبي مساعدته في هذا الصدد على أساس قائمة الأولويات والضروريات التي أعدها الاتحاد الأفريقي. وشدد الجانبان على أهمية العنصر المدني للبعثة والاستكمال السريع للمراحل المتبقية من نشر عنصر الشرطة للبعثة. وكرر الاتحاد الأوروبي مواصلة دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان واستعداده لتقويتها.

44. كرر الوزراء دعمهم للعملية الانتقالية في الصومال مؤكدا على أهمية الشمولية وبناء التوافق في إحلال السلام والاستقرار في الصومال. وحثوا جميع قادة الفصائل والميليشيات في الصومال على وقف الأعمال الحربية وإبرام اتفاقية شاملة لوقف إطلاق النار تمهيدا للطريق إلى نزع كامل للسلاح. أشاد الاتحاد الأوروبي بالاتحاد الأفريقي والإيجاد على جهودهما لتعزيز الأمن والاستقرار في الصومال وأكدوا استعداده لبحث طلبات المساعدة في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة للحفاظ على التوافق العام داخل وبين المؤسسات الانتقالية دعما لعملية السلام والمصالحة في الصومال. كما شدد أيضا

على الحاجة إلى تخطيط دقيق لأي بعثة لدعم السلام. وأدرك الوزراء أيضا أهمية نقل المؤسسات الانتقالية إلى الصومال واستعادة السلام والأمن إلى البلاد.

45. وحول جمهورية الكونغو الديمقراطية ، رحب الطرفان بالتقدم المحرز في عملية السلام والانتقال. ودعيا القادة الكونغوليين إلى مواصلة مشاركتهم في التحضير للانتخابات المقبلة. رحب الاتحاد الأوروبي بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تفعيل آليات التحقيق المشتركة التي تم الاتفاق عليها بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل استعادة الثقة بين البلدين. كما رحب الاتحاد الأوروبي بجهود الاتحاد الأفريقي التي ساهمت في نزع سلاح المقاتلين القدامى/انترهاموي والمجموعات المسلحة الأخرى الموجودة في شرقي الكونغو. وفي هذا الصدد، شجع الطرفان القوي الديمقراطية لتحرير رواندا على الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في روما، إيطاليا في 30 مارس 2005 بالإحجام عن العمل المسلح من أجل الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في عام 1994 ومعلنة قرارها الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح والاندماج وإعادة التأهيل. علاوة على ذلك، أعرب الاتحاد الأفريقي عن تقديره لجهود الاتحاد الأوروبي في دعم العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفق الجانبان على مواصلة جهودهما الحالية وتعزيز شراكتها دعما للعملية الإقليمية برمتها.

46. فيما يتعلق بكوت ديفوار ، أعرب الوزراء عن تقديرهم ودعمهم لجهود الوساطة للاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس تابو إمبيكي وأعربوا عن ارتياحهم إزاء اتفاقية بريتوريا. وحثوا الأطراف العاجية على احترام التزاماتها وتنفيذ كافة بنود اتفاقية بريتوريا. وجدد الجانبان تأكيد دعمهما للقوات المحايدة ورحبا بقرار الأطراف العاجية طلب إشراك الأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات العامة. واستذكر أن إيجاد حل للأزمة يكمن في إجراء انتخابات حرة وديمقراطية شاملة. وكرر الجانبان مواصلة دعمهما للجهود الحالية الرامية إلى تنفيذ اتفاقيات ليناس - ماركوسيس وأكرا وبريتوريا.

47. أعرب الجانبان عن ارتياحهما إزاء الدور المهم الذي يقوم به كل من الاتحاد الأفريقي والإيكواس في ضمان عودة الشرعية الدستورية إلى توجو. إن العمل الذي تقوم به هاتان المنظمتان تؤكد تصميم المنظمات الأفريقية على رفض الاستيلاء غير الدستوري على السلطة وتعزيز الحكم الرشيد. وتم التشديد على أهمية دعم العملية الانتخابية في توجو والتعزيز الطويل الأمد للديمقراطية في البلاد. رحب الاتحاد الأفريقي بدعم الاتحاد الأوروبي لجهود كل من الاتحاد الأفريقي والإيكواس وأبرز الجانبان الحاجة إلى زيادة تعاونهما في هذا الصدد.

48. رحب الاتحاد الأوروبي بجهود الاتحاد الأفريقي في بوروندي وجزر القمر وليبيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو. وشدد الجانبان على ضرورة مواصلة دعمهما لعملية السلام الجارية في هذه البلدان وكررا التزامهما بالعمل من أجل إحلال سلام دائم لا رجعة فيه في هذه البلدان.

**(ب) الإرهاب:**

49. أعاد الوزراء تأكيد التزامهم وتصميمهم على مواصلة التعاون في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وأطلع الاتحاد الأفريقي الاتحاد الأوروبي على وضع تفعيل المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب ورحب بمساهمة الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص. أعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لسياسات الاتحاد الأفريقي المناهضة للإرهاب وخاصة مناقشة الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء التصديق على كافة المواثيق الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتنفيذها. أكد الاتحاد الأفريقي على الحاجة للتعاون في تحقيق موقف أفريقي موحد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

**(ج) تقرير مرحلي عن أجندة بناء القدرات في مجال السلام والأمن:**

50. استعرض الوزراء التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الأخرى في تعزيز القدرات في مجال السلام والأمن وكذلك التعاون الأوروبي الأفريقي في هذا الصدد. أبرز الاتحاد الأفريقي مساهمة مرفق السلام في التقدم الكبير الذي تحقق في مجال حل النزاعات في أفريقيا وكذلك تقوية قدرة الاتحاد الأفريقي على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وقدم الاتحاد الأفريقي تقريراً مرحلياً عن البرامج الحالية الرامية إلى استكمال إدارة السلم والأمن وإنشاء هندسة قارية للسلم والأمن والنشر في هذا المجال. دعا الاتحاد الأفريقي الاتحاد الأوروبي إلى تجديد موارد مرفق السلام للقيام بمختلف الأنشطة في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها والحاجة إلى تعزيز قدرات إدارة السلم والأمن والمنظمات الإقليمية الفرعية.

51. أبلغ الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأفريقي باعتماد خطة العمل والإطار للسياسة الأفريقية للأمن والدفاع دعماً لقدرات حفظ السلام الأفريقية وأعرب عن استعداده للمساعدة في هذا الشأن.

52. أدرك الجانبان أهمية إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات وتعزيز السلام والاستقرار وشددوا على الحاجة لاستخلاص الدروس من الماضي وتقوية التماسك بين السلام والأمن والإعمار الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، لاحظ الجانبان باهتمام اقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة لبناء السلام.

**الحكم:****(أ) تقرير مرحلي عن أجندة الاتحاد الأفريقي والدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي:**

53. تبادل الجانبان وجهات النظر حول الوضع الحالي في مجال الحكم في أفريقيا استناداً إلى الأنشطة ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز مزيد من الشفافية والمشاركة الجماعية والممارسة الديمقراطية في الحياة العامة. ورحب بالتقدم المحرز في تفعيل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وتطلعا إلى عملية المراجعة الأولى لهذه الآلية. عرض الاتحاد الأوروبي دعمه

للألية بما في ذلك من خلال الصندوق الائتماني لها وكذلك من خلال تنفيذ توصياتها في المستقبل.

54. يرحب الجانبان بمساهمة البرلمان الأفريقي في تحسين الحكم في أفريقيا ولاحظ جهود الاتحاد الأفريقي بمساعدة من المجتمع الدولي بما في ذلك الاتحاد الأوروبي لإنشاء وحدة للحكم في مفوضية الاتحاد لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع قضايا الحكم . أكد الجانبان علي اقتسام المسؤولية في مكافحة الإرهاب بما في ذلك من خلال إعادة الأصول المكتسبة بطريقة غير شرعية إلي بلدانها الأصلية وبناء القدرات على معالجة الفساد وإصلاحات الخدمة العامة وتحسين شفافية الميزانية والأموال وسياسات المشتريات العامة والإدارة وزيادة شفافية الصناعات الاستخراجية واتفق الجانبان علي الإبلاغ عن التقدم المحرز في المجالات التي سيغطيها اجتماع الترويكا الوزارية القادم وستشمل معالجة العقبات القانونية لإعادة الأصول المكتسبة بطريقة غير شرعية إلي أفريقيا. واتفق الجانبان علي العمل معا في تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

#### ب- مراقبة الانتخابات:

55. رحب الجانبان بجهود الاتحاد الأفريقي في إيفاد بعثات منتظمة لمراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء بناء على طلبها ووفقاً لإعلان دوربان للاتحاد الأفريقي حول إجراء الانتخابات الديمقراطية وإنشاء وحدة لمراقبة ورصد الانتخابات. أعرب الجانب الأفريقي عن تقديره لمساهمة الاتحاد الأوروبي بمليون يورو دعماً لأجندة الحكم للاتحاد الأفريقي بما في ذلك مراقبة الانتخابات. ورحب الجانبان بجهود الاتحاد الأفريقي لضمان مراقبة منظمة للانتخابات ، بين أمور أخرى ، من خلال إنشاء وحدة وصندوق للمساعدة الانتخابية وتطلعه إلي نشر الخطوط التوجيهية للاتحاد بشأن مراقبة ورصد الانتخابات في عام 2005 . واتفق الجانبان علي التعاون في تنفيذ صلاحياتهما عند مراقبة الانتخابات وتبادلا وجهات النظر حول العمليات الانتخابية في أفريقيا . وأعرب الاتحاد الأوروبي عن موقفه من العملية الانتخابية في زيمبابوي وأعاد الاتحاد الأفريقي تأكيد موقفه هو الآخر من المسألة.

#### ج - حقوق الإنسان:

56. يرحب الجانبان بدخول البروتوكول المؤسس للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حيز التنفيذ ولاحظ قرار رؤساء الدول والحكومات الدمج بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل الأفريقية من أجل الكفاءة والفعالية. واتفق أيضا علي العمل معا من أجل تقوية ما تقوم به اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من عمل في الإشراف علي تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب . وكرر الوزراء أهمية المحكمة الجنائية الدولية في المحاربة العالمية للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

57. أكد الجانب الأفريقي علي أهمية توفير الدعم الكافي لتسهيل العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا وضمان استدامة الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال مشاركتهم التامة في الانتخابات وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

### التكامل الإقليمي والتجارة:

#### أ) التكامل الإقليمي:

58. كرر الاتحاد الأوروبي استعداده لمساعدة أفريقيا في التعجيل بعملية تكاملها. وفي هذا الصدد ، أكد الاتحاد الأوروبي الحاجة لاستخدام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لتعزيز جهود أفريقيا في مجال التكامل الإقليمي. ورحب الاتحاد الأفريقي بهذا الالتزام مبرزاً الإجراءات المتخذة للتعجيل بعملية التكامل التي تشمل مراجعة البروتوكول الجديد حول العلاقات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وتقييم جدول التنفيذ بموجب معاهدة أبوجا وترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

59. فضلا عن ذلك، استرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي انتباه الاتحاد الأوروبي إلي أهمية دعم بناء قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد. وناشد الاتحاد الأفريقي الاتحاد الأوروبي تحديد أولويات تقديم المساعدة الاقتصادية التي تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر والمرتبطة بالنزاعات . أحاط الاتحاد الأوروبي علما بهذا البند ورحب بتضافر الجهود بين المفوضيتين في معالجة هذه المسألة.

#### ب- التجارة:

60. في الاعتراف بأهمية اتفاقية الشراكة الاقتصادية كأداة للتنمية، أكد الاتحاد الأفريقي علي الحاجة إلي المساهمة في تحسين قدرة أفريقيا في المفاوضات الدولية وتعزيز فرص وصول منتجاتها إلي الأسواق الأوروبية. فضلا عن ذلك وجهت مفوضية الاتحاد الأفريقي نداء إلي الجانب الأوروبي لمطالبة القطاع الخاص بزيادة استثمارها في أفريقيا.

61. وفر الاتحاد الأوروبي معلومات عن وضع المفاوضات في ست تجمعات إقليمية. وأتفق الجانبان علي مواعيد ممكنة لاجتماعات الآليات المشتركة بين الاتحادين الأوروبي والأفريقي في مايو/يونيو 2005. وتم ذكر تركيبة المجموعات التفاوضية في أفريقيا كأحد البنود الممكنة في جدول الأعمال.

### قضايا التنمية الرئيسية:

البيئة بما في ذلك التصحر والجفاف والكوارث الطبيعية والجراد:

62. لاحظ الوزراء الحاجة إلى توطيد التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول مسائل البيئة الحرجة التي تواجه أفريقيا مثل تآكل التربة والتصحر والجفاف وتدني إمدادات المياه وتدهور البيئة الساحلية والبحرية وفقدان التنوع الحيوي. ولاحظوا الحاجة إلى التعاون في مكافحة الجراد. وبينما أبرز جهوده في هذا المجال، أقر الجانب الأفريقي بمساهمة الاتحاد الأوروبي خلال الانتشار الحديث للجراد بتوفير الموارد من خلال منظمة الأغذية والزراعة. وأعرب عن تقديره لإنشاء مرفق المياه للاتحاد الأوروبي/مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. وأعرب الجانبان عن أملهما في التوصل إلى اتفاق على المبادئ التشغيلية في إطار الدورة الثالثة عشرة للجنة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (11-12 أبريل 2005) مما يمكن من إحراز التقدم في تحقيق أهداف المجتمع الدولي في إطار قمة جوهانسبيرج في عام 2002.

### التحضير لقمة الأمم المتحدة التي ستعقد في سبتمبر 2005:

63. تبادل الوزراء وجهات النظر حول مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة لإصلاح الأمم المتحدة. وبينما استذكر أن هذه المقترحات هي لا تزال قيد البحث، أعرب الاتحاد الأوروبي عن تصميمه على أن تؤدي عملية الإصلاح إلى إيجاد استجابات مشتركة للتطور الرئيسي ومشاكل الأمن وحقوق الإنسان.

64. لاحظ الجانب الأوروبي الموقف الأفريقي الموحد من الإصلاح المقترح للأمم المتحدة كما ورد في توافق إيزولويني العام ووعده بمشاطرة الاتحاد الأفريقي موقفه قبيل انعقاد القمة.

65. رأى الوزراء أن قراءة موازية للموقف الأفريقي الموحد وأولويات الاتحاد الأوروبي، تظهر أنه من الممكن مواصلة بل تكثيف الحوار بغية تحقيق مزيد من التوفيق بين المواقف.

66. اتفق الاتحاد الأوروبي على أن يشاطر الاتحاد الأفريقي مقترحاته حول التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قبيل انعقاد القمة وخاصة فيما يتعلق بالتماسك والتمويل وفعالية المعونة مع تركيز خاص على أفريقيا.

### الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا:

أ) متابعة اجتماع الترويكا الوزارية للاتحادين الأوروبي والأفريقي المنعقد في أديس أبابا في ديسمبر 2004 بما في ذلك تاريخ ومكان قمة أفريقيا أوروبا الثانية:

67. استذكر الوزراء قرارهم المتخذ خلال اجتماع الترويكا الوزارية في أديس أبابا في ديسمبر 2004 حول مسائل التنمية الرئيسية ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الملاريا، السل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة والأمن الغذائي وديون أفريقيا الخاصة والهجرة وخطة العمل الخاصة بالاتجار بالبشر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماج نوع الجنس. وأحاطوا علماً بالتقرير المرحلي الذي قد قدمه كبار المسؤولين عن هذه المسائل وشجعوهم على مواصلة أنشطتهم من خلال الآليات المناسبة للخبراء وتقديم تقارير زمنية منتظمة.



68. كرر الجانبان الحاجة إلي تقديم التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن ديون أفريقيا الخاصة للاعتماد علي أعلى مستوى سياسي وعلي جناح السرعة.

### الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا:

69. قدم الاتحاد الأوروبي ورقة تمهيدية حول الشراكة الاستراتيجية تتضمن عدة توصيات بشأن شكل وروابط ومضمون الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وأتفق الجانبان علي بحث هذه التوصيات خلال الاجتماع الوزاري القادم.

### القمة الثانية:

70. جدد الوزراء التأكيد علي ضرورة عقد قمة أفريقيا – أوروبا وفقاً لروح ونص الإعلان . وفي هذا الصدد ، كرر الاتحاد الأوروبي موقفه بأن الظروف السياسية السائدة حالياً تعرقل عقد القمة أما الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى ، فقد أكد من جديد علي الحاجة لعقد القمة علي جناح السرعة، ملاحظاً أنه لا توجد أي عقبات سياسية تعرقل عقدها.

### جيم- الملاحظات والتوصيات:

#### الملاحظات:

أ. لاحظت المفوضية أنه يبدو أن الحوار الإفريقي الأوروبي يستمر خارج أجهزة المتابعة المنصوص عليها في خطة عمل القاهرة وهي الاجتماعات الإقليمية الثنائية (على مستوى الخبراء والوزراء) وقمة رؤساء الدول والحكومات. ومنذ 2003، لم يجر الحوار إلا في إطار الترويكا التي اقترحها اجتماع واجادوجو الإقليمي الوزاري الثنائي والتي كان يراد لها أن تكون مؤقتة.

ب. يبدو أن أوروبا تمارس سياسة الكيل بمكيالين إزاء إفريقيا. نلاحظ هنا أن أوروبا لا تقوم بإيلاء نفس الأهمية والمضمون للحوار الذي تجريه مع القارات النامية ودليلنا على ذلك هو الأحداث التالية:

(1) **تنفيذ الالتزامات:** من القاهرة في 2000 إلى لوكسمبورج في 2005، توالت الاجتماعات مع قاسم مشترك: توجت جميعها ببيانات ختامية مشتركة (تكاد تكون متشابهة من حيث المضمون) تتضمن التزامات نادراً ما يتم تجسيدها على أرض الواقع. وباستثناء الأعمال التي يستحق التقدير النسبي والتي قام بها الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والسلام، فإن جميع الالتزامات الأوروبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي قد بقيت حبرا على ورق. ومن بين النتائج المرضية نسبياً الممكن ذكرها تأهيل مفوضية الاتحاد الأفريقي للاستفادة من مساعدات صندوق التنمية الأوروبي.

(2) وسائل تدخل أوروبا في إفريقيا: نلاحظ أن لأوروبا ثلاث وسائل للتدخل في إفريقيا وحدها وهي:

- اتفاقية الشراكة بين أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط وهي موجهة نحو بلدان البحر الأبيض المتوسط الأفريقية والشرق أوسطية. والغرض منها هو توفير حزام أمني على مستوى البحر الأبيض المتوسط.
- اتفاقية تنمية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا وتخص جنوب إفريقيا وحدها.
- اتفاقية كوتونو مع بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.
- ونظرا لأن لكل من هذه الوسائل منطقه أو فلسفته الخاصة وآليات تمويلية خاصة، يبدو من الصعب للغاية بالنسبة للشركاء الأوروبيين إيجاد وسيلة مثلى تمكنهم من تقديم دعم فعال لمشروعات مفوضية الاتحاد الإفريقي ذات الأهداف التكاملية والعمل بالوسائل الثلاثة يؤدي إلى تشتت المبادرات الأوروبية المحدودة التأثير على التنمية في إفريقيا إن لم يكن مجرد ذر الرماد في العيون. إن التركيز على العمل من خلال وسيلة واحدة سيؤدي لا محالة إلى النتائج المنشودة.

(3) تأجيل قمة لشبونة من جانب واحد إلى أجل غير مسمى:

وللتذكير، نوضح بأن الطرف الأوروبي قد اتخذ هذا القرار بدون مشاورات مسبقة. ويبدو أنه منذ ذلك الوقت يكتفي بصيغة الترويكا التي تم الإشارة إلى عيوبها أعلاه. والسبب الرئيسي الذي يسوقه الاتحاد الإفريقي لرفض عقد القمة الإفريقية الأوروبية يتمثل أساسا في السياسة الداخلية لزمبابوي. غير أنه من دواعي الإعجاب أن أوروبا تشارك فعلا في قمم بين أوروبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بحضور بورما التي يري المجتمع الدولي بما فيه أوروبا أن زعماءها ينتهكون حقوق الإنسان يوميا. ومع هذا، وإلى حين الحصول على هذا الصك الوحيد، يستحسن اتخاذ مبادرات مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي لضمان المواءمة والتنسيق في تنفيذ هذه الصكوك.

#### التوصيات:

بناءً على ما سبق، نقترح ما يلي:

- (1) عقد اجتماع للترويكا على مستوى رؤساء الدول والحكومات لحل المشاكل العالقة لإنعاش الحوار في إطار الهياكل الأصلية المنصوص عليها في إعلان القاهرة. ونوصي بقوة بأن تبادر إفريقيا إلى عقد مثل هذه القمة.
- (2) تنشيط الأجهزة الأخرى من الحوار وعلى وجه الخصوص الاجتماعات الثنائية الإقليمية على مستوى الخبراء والوزراء.

(3) يجب أن يستند الحوار بين المفوضيتين بشكل أساسي إلى اجتماعات بين الأقسام الفنية، مما قد يشجع تنفيذ الالتزامات العديدة المتضمنة في البيانات الختامية.

-

2005

# Report of the commission on the on going Africa-Europe dialogue

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4390>

*Downloaded from African Union Common Repository*